هاجر يشدد على وقف الاستنزاف الجائر لحوض صعدة

شدد الأخ طه هاجر محافظ صعدة رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة على أهمية الحفاظ على الثروة المائية من الحفر العشوائي والاستنزاف الجائر لحوض صعدة الذي يعاني من إشكالات عدة.

وأضاف: أن بلادنا من أفقر الدول مائياً ورغم ذلك تتعرض الثروة المائية للاستنزاف الجائر.

وحث هاجر في الندوة التوعوية بالوضع المائي لحوض صعدة الاسبوع الماضي على استخدام الري الحديث والاستغلال الأمثل لهذه الثروة وإقامة الحواجز والكرفانات المائية التي تعود بالفائدة على الأنشطة الزراعية.

ودعا الى التقليل من استخدام الاسمدة والمبيدات الزراعية.

الى ذلك دشن الأخ طه هاجر عملية صرف القروض الميسرة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية لـ(١٨٩) مستفيداً ومستفيدة.. والتقى مسؤول صندوق الاعمار وهيئة الحفاظ على المدن التاريخية للتنسيق لكيفية الإعمار لصعدة القديمة والحفاظ على الطابع الأثري والتاريخي لمبانيها.{

أكثر من «6» مليارات تكلفة المشاريع المنجزة بلحج

أكد الأخ محسن الهرو مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة لحج أنه تم إعداد البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١١م على مستوى الوحدات الإدارية في المكاتب التنفيذية بالمحافظة، بالإضافة الى إعداد الخطة الخمسية الرابعة للتخفيف من الفقر.

مشيراً الى أن محافظة لحج شهدت نهضة تنموية خلال العام الماضي حيث بلغت تكلفة المشاريع المنفذة ستة مليارات وواحد وأربعين ملیوناً وثمانمائة وستة وثلاثين ألفاً وستمائة وثمانين ريالاً. وأوضح الهرو في تصريح لـ«الميثاق» أن المشاريع التي أنجزتها السلطة المحلية بلحج في مختلف المجالات بلغت تكلفتها ملياراً ومائة وخمسة وثمانين مليوناً وسبعمائة واثنين وخمسين الف ريال.. بينما بلغت تكلفة المشاريع التي نفذها الصندوق الاجتماعي اربعمائة وثمانية وعشرين مليوناً وثمانمائة وأربعين ألف ريال.

وأشار الهرو الى أن الأشغال العامة نفذت في مجال التعليم مشاريع بتكلفة بلغت مائة وخمسة وأربعين مليوناً وثمانمائة وستين ألف ريال.. وفي مجال الحفاظ على التربة بمبلغ ثلاثمائة وثمانين ألف دولار.. بالإضافة الى مشاريع أخرى وبدعم مركزي كلفت أكثر من مليارى ريال.

رئيس جامعة عدن لـ«الميثاق»:

التعديلات الدستورية رهان المستقبل

في قراءته للمشهد السياسي الحالي قال إنه لايحتمل أية اجتهادات غير قانونية أو مساومات وأحاديث خلف الكواليس والغرف المغلقة لإلغاء شروط الديمقراطية وآلياتها الانتخابية..
وأضاف: ان الفترة الماضية كفيلة بإعطاء صورة حقيقية لإفلاس أحزاب المشترك وأطماعهم السلطوية الانقلابية بفكر شمولي وعقلية عفى عليها الزمن..
قضايا وموضوعات مثيرة وضعناها على طاولة الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن..
فكانت هذه التفاصيل:

حوار/ فيصل الحزمي

أنصح «علي ناصر» بالابتعاد عن الاطروحات غير الوطنية

13 يناير محطة مأساوية لن يغفلها التاريخ

كيف تقرأون المشهد السياسي في ظل التوجهات لإجراء انتخابات نيابية؟

- بطبيعة الحال نحن نعيش في خضم فرحة عارمة لدى مواطنينا الذين استبشروا خيراً من أن أحد مكونات العمل السياسي الرئيسية في الوطن يقف معهم من خلال تثبيت حقهم في الانتخابات وأنه لم يساوم على هذا الحق الدستوري باعتباره حقاً مستمراً ضمن شروط الوحدة اليمنية وهو بقاء الديمقراطية، فاليمن لا تحتمل الاجتهادات غير الدستورية وغير القانونية وأية مساومات أو حديث يدور خلف الكواليس من أجل التأجيل أو الإلغاء لشروط الديمقراطية أو إحدى آلياتها وهي الانتخابات فتلك مشكلة كبيرة يتعرض لها الوطن وتتعرض لها العملية الديمقراطية كمنظومة متكاملة تبدأ بتثبيت أسس القانون والدستور ولوائحه المتفرعة عنه وانتهاء بانتخاب الشعب لممثليه.

المشترك أفلس

من وجهة نظركم.. لماذا يرفض المشترك دخول الانتخابات رغم التنازلات الكبيرة التي قدمها المؤتمر الشعبي العام؟

- المشترك من خلال اسمه يدل على أنه شراكة بين مجموعة متناقضة لا يجمعها شيء سوى الوصول للسلطة بأية طريقة، إما بطريقة المساومة أو المحاصصة أو الشراكة، يريدون أن يشاركوا بعيداً عن الاستحقاق الدستوري الذي يجب أن يكون، لكن عليهم أن يدركوا أن هناك وسيلة وحيدة للوصول الى السلطة وهي الانتخابات، وهذا ما لا يرغبون فيه لأنهم أفلسوا ولم يستطيعوا أن يقدموا للمواطنين سوى الكلام الذي لا يقدم ولا يؤخر وقد جربتهم الجماهير تجربة كاملة.. جربت الاخوان في حزب الاصلاح وجربت الاشتراكيين وبقايا الماركسيين وجربت الناصريين الذين يريدون ان يوصلوا الى السلطة بالانقلاب وهذا تاريخهم الذي لا يستطيع أحد أن ينازعهم فيه.. هم يريدون السلطة ولكن عبر الانقلاب أو بقية من بقايا البعثيين الذين ايضاً لم يستوعبوا بعد التجربة والحياة على مستوى منطقتنا العربية والانتكاسات التي مر بها هذا الفكر الشمولي المتعصب، أما حزب اتحاد القوى الشعبية فيريد أن يعيدنا الى ما قبل التاريخ والى أحضان الفكر الإمامي المتخلف، الأمر الذي- بلاشك- يتناقض مع منطق الحياة والدين.

الله يهديه

ما تعليقكم على دعوات علي ناصر محمد لأبناء المحافظات الجنوبية بمقاطعة الانتخابات؟

- علي ناصر محمد - الله يهديه - هو وحدوي لكن الشاطر أحياناً يخطئ، وغلطة الشاطر- كما يقال- بألف.. لماذا لأنه جاء بنضاله السابق الوحدوي.. نعم هو وحدوي ووقّع على اتفاقيات الوحدة وبالتالي الوحدة مقرونة بالديمقراطية وإذا أراد علي ناصر وحدة على طريقته الشمولية فعليه أن يراجع نفسه، لأنه من المستحيل ان يتحدث شخص كان بالأمس يرفع شعار الوحدة واليوم يريد أن يعيدنا للانفصال، وأؤكد أنه ليس هناك مواطن جنوبي وآخر شمالي بل مواطن يمني وفقاً للدستور الذي صوتنا عليه جميعاً، والذي كان لعلي ناصر محمد دور في تثبيته، ولكن إن أراد أن يتراجع فليتراجع على نفسه، ودعوته لن تجد لها صدى، وأنصحه ألا يطرح مثل هذه الأطروحات غير الوطنية.

المؤتمر حلم المستقبل

باعتباركم واحداً من أبرز السياسيين في الساحة الوطنية.. كيف تقرأون الحضور الجماهيري الكبير في مهرجان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الذي أقيم في عدن وحضره فخامة الرئيس ومن قبله جماهير خليجي عشرين؟

- المؤتمر الشعبي العام يمثل كل الشرائح الاجتماعية.. يمثل المواطن الفقير ورجل الأعمال والمثقفين والمبدعين ومختلف شرائح المجتمع، لأنه حزب لا يعتمد على الشمولية والعقائدية في سياساته وإنما يعتمد كثيراً على الاطروحات الشعبية والسياسية، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه للمواطنين، وفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وهو يقود هذا التنظيم الكبير والحي والحيوي تلتقي معه الناس وتلتقي معه الجماهير، وأنا أتذكر عندما كنا نتحدث مع أبنائنا الطلاب أن المؤتمر الشعبي العام يريد أن يستقطب عناصر للانضمام إليه فتدفقوا علينا بالآلاف، والآن لدينا في جامعة عدن الآلاف يودون الانضمام للمؤتمر الشعبي العام، وهذا يدل على أن هناك صحوة حقيقية وخوفاً حقيقياً على الوحدة والتفافاً جماهيرياً واسعاً حول المؤتمر الشعبي لأنه يمثل إرادتهم ومشروعهم المستقبلي.. والمؤتمر يعتبر الماضي دروساً فقط والمستقبل هو الرهان بعكس بعض الاحزاب السياسية عندهم الماضي هو رأس المال.

توجه حقيقي

هل استطاع المؤتمر أن يحقق برامجه الانتخابية؟

- المؤتمر الشعبي العام حزب طموح ولديه برامج واسعة ومتعددة وواقعي، فهو يعرف أن إمكانات هذا المجتمع شحيحة ولكنه بهذه الامكانات استطاع أن يوصل البنية التحتية الى معظم المواطنين في الوطن، فالجامعات أصبحت منتشرة في كل المحافظات، وبالنسبة للبنية التحتية للمدارس على مستوى الجمهورية فقد أصبحت الدولة موجودة في كل قرية وعزلة، بل القرية الواحدة فيها اكثر من منشأة تعليمية، وهناك توجه حقيقي للوصول بالخدمات الى الناس، نحن نعاني من نقص في قضايا التطبيب نتيجة التكلفة العالية، ونسعى في برامجنا في المؤتمر الشعبي العام إلى استيعاب هذا التحدي في المرحلة القادمة.. المرحلة الماضية استطعنا أن ننجز جزءاً كبيراً من الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي بل انه في مؤتمر داكار الاخير كان هناك شهادة لليمن من المانحين أنها برغم كل الصعوبات حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

فوارق فلكية

بالنسبة لجامعة عدن.. ما الذي حققته فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية؟

- لدينا في جامعة عدن دليل الجامعة وبلغة الارقام أفصح بشكل واضح عمّا حققته الجامعة عشية الوحدة وحتى ٢٠١٠م ، أي أن عمرها اليوم أربعون عاماً عشرون منها في زمن التشطير، ومثلها في زمن الوحدة، وبين الزمنين فوارق فلكية بكل المعايير والأرقام وهذا جزء يسير من الأرقام، ونحن نحكي هنا بشفافية عالية لأنه جزء من ثقافة الدولة، وحكومة المؤتمر الشعبي العام ليس لديها أوراق مخفية وأوراق معلنة كل الاوراق على الطاولة وذلك لكي يعرف المواطنون حجم الإنجازات، وإذا وجدت بعض الاخفاقات هنا وهناك فنحن نعمل على تجاوزها، وسوف أتطرق الى جزء بسيط من تلك الارقام الموضحة في دليل الجامعة المنجز ٢٠١٠م مع مقارنة أهم مؤشرات جامعة عدن خلال ١٩٩٠م- ٢٠١٠م ، ففي عام ١٩٩٠م كان اجمالي أعضاء هيئة التدريس والتدريس المساعد ٦٠٣، وأصبح في عام ٢٠١٠م ١٧٨٦ بنسبة نمو ٢٩٦٪ ، ايضاً عدد الموظفين في عام ١٩٩٠م ٨٣٠ موظفاً ، وأصبح في ٢٠١٠م ١٣٢٧ بنسبة نمو ٦٣٪ ، كما كان اجمالي عدد طلاب البكالوريوس عام ١٩٩٠م ٤٤١٥ طالباً وطالبة وأصبح في ٢٠١٠م ٣٠٠٤٤ طالباً وطالبة بنسبة نمو ٦٨٠,٥٪.. وإجمالي عدد طلاب الدراسات العليا في الداخل عام ١٩٩٠م فقط ١٤ ودبلوم عالي صفر، ماجستير ١٤، دكتوراه صفر، وأصبح في عام ٢٠١٠م دراسات عليا في الداخل ١١٩٣، دبلوم عالي ٣٨٦، ماجستير ٧٠٢، دكتوراه ١٠٥ بنسبة نمو ٨٥٢١٪، ايضاً ضمن الارقام في عام ١٩٩٠م اجمالي عدد طلاب الدراسات العليا المبعوثين للخارج صفر، وأصبح في ٢٠١٠م ٢٢٢، عدد الكليات عام ١٩٩٠م (٨) كليات والمراكز العلمية (١) وعدد برامج الدراسات العليا ماجستير (٢)، وبرامج الدراسات العليا دكتوراه (صفر) .. اجمالي قيمة الموازنة (٨٨,٦١٢,٣٠٠) وأصبحت هذه الاحصائية في ٢٠١٠م عدد الكليات: (١٩) بنسبة نمو (٢٣٧,٥٪)، المراكز العلمية (١٢) بنسبة نمو (١٢٠٠٪)، برامج الدراسات العليا ماجستير (٤٢) بنسبة نمو (٢١٠٠٪)، برامج الدراسات العليا دكتوراه (٩)، إجمالي قيمة الموازنة بالألف ريال (٧٤٤,٣٩٤,٤٠٠) بنسبة نمو (٧٥٨٣,٣٪).

عظات وعِبر

دعا فخامة الاخ الرئيس الى توثيق أحداث ١٣ يناير.. من وجهة نظركم ما أهمية تلك الدعوة وهل بدأتم في جمع التوثيق لتلك الأحداث وإلى أين وصلتم؟

- فخامة الأخ الرئيس وجه في كلمته الى الاتعاظ من دروس التاريخ.. الاتعاظ من المآسي التي عاشها الوطن، و١٣ يناير هي محطة وفصل من فصول المأساة، لكنه وجهنا الى شيء أكبر من هذا، اليمن أصبح كبيراً.. اليمن أصبح واسعاً.. اليمن أصبح له وجه قومي وجه وطني.. ما هو المفيد في أن ننسى الجراح دون أن نتعلم منه .. أن ننسى الجراح دون أن نعالجها، أن ننبش الماضي دون أن نستفيد من معطياته، لا.. قال لنا كيف نتعلم بمنهجية علمية مبدأ التسامح والتصالح، أي أني أنا أقبل الآخر بلونه وبتربيته وبأيديولوجيته وحتى بدينه ومذهبه.. إذا استطعت أنا أتعلم أني أقبل الآخر وأتعايش معه تحت سقف الدولة والوطن والدستور.. إذاً أنا حققت مبدأ التسامح والتصالح بين أفراد المجتمع .. الجامعة الآن ستقيم ندوة في ١٥ يناير القادم تستلهم فيها كل دروس الماضي وتتحدث بمسؤولية عالية حول فكرة أو منهج التصالح والتسامح في حياتنا السياسية وفي تعاملنا مع بعضنا البعض.

خدمة الوطن

مجلس النواب نقاش أمس الأول بناءً على طلب من رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية.. من تلك التعديلات نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات.. نظام الغرفتين- بمعنى دمج مجلسي الشورى والنواب ليصبح مجلس الأمة، أيضاً منح المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان، أيضاً إلغاء الفترتين الرئاسيتين.. ما رأيكم بهذه التعديلات؟.. وهل ستكون شرعية في ظل مقاطعة المشترك للانتخابات؟

أولاً في كل البلدان الديمقراطية في العالم دائماً تخضع الأقلية المنتخبة من الشعب للأكثرية إذا كان هناك مع هذا التوجه الرئاسي، والدعوة للتعديلات الدستورية أغلبية موجودة في البرلمان منتخبة شرعياً فهذا حق، وهذا مبدأ مهم في التعاطي مع العمل القانوني الدستوري، لا يمكن للأقلية ان تقود الوطن بحجة أنها أقلية وأنها تمثل هذا الحزب أو هذا التيار.. لا.. فمثلاً الكونجرس الامريكي .. مجلس العموم البريطاني.. البوندستاج الالماني.. «الدوما» الروسي.. البرلمان الصيني، والبرلمان الياباني، الهندي.. جميعهم يتخذون قراراتهم على قاعدة الأغلبية التي تقود الوطن و الاقلية تحترم رأي الأغلبية وإرادتهم.. الموجودون في الساحة اليمنية من المهرة الى ميدي ومن حجة الى أبين وعدن يجب أن يحترموا الأغلبية أي الممثلين للمؤتمر.. فهل هم من كوكب آخر أم مواطنون يمنيون.. عندما يأتون من المواطنين وبإرادتهم يعرفون أن هذه قدرتهم على إقناع الناس.. في الانتخابات الماضية حققوا لهم (٤٢) مقعداً .. يحترمون هذه الإرادة .. يعني لا نريدهم أن يبخسوا الناس أشياءهم، ومن هذه الأشياء الرغبة في التغيير والتعديل.. هذه التعديلات من خلال استماعنا الى القانونيين والى فقهاء الدستور والقانون المحلي والدولي هي تعديلات تخدم الوطن .. تعديلات تخدم التجربة اليمنية، فلذلك بالتأكيد أنا كمواطن اشعر أنها تخدمني، ولذلك نحن معها.

أدعياء الوصاية على الجنوب منبوذون

المشترك يريد يريد السلطة ولكن عبر الانقلاب

المؤتمر يعتبر الماضي دروساً لتصحيح المسارات

إنجازات المؤتمر فرضت نفسها في الميدان

الآلاف في جامعة عدن يطلبون الانضمام للمؤتمر

تجديد الدعوة من أجل التسامح والتصالح

أ. د. طارق المنصوب

عندما استمعت إلى الكلمة «التاريخية» «أو خطاب العام» كما سماها بعض المحللين، التي ألقاها فخامة الأخ الرئيس في جامعة عدن بمناسبة انعقاد الندوة العلمية حول:» الأبعاد السياسية والقانونية للاستحقاق الدستوري لدولة الوحدة»، توقفت كثيراً لتحديد بعض الملامح الرئيسة التي تناولتها تلك الكلمة. لأنها تناولت بصراحة تامة بعض المحطات التاريخية من تاريخ أمتنا اليمنية، والتي نعتقد أن عدم الحديث عنها سابقاً تم لاعتبارات لها علاقة بعدم الرغبة في فتح ونكء الجراح وطي ملفات الماضي في مرحلة حاسمة من مراحل إعادة توحيد شطري الوطن، وإعطاء الفرصة لبعض الأطراف والقوى السياسية لمراجعة نفسها، والتكفير عن خطاياها.

ولذا جاء الإعلان عنها في تلك الكلمة مناسبة لتعريف أجيال الوحدة بحقيقة ما كان يجري، والمؤامرات التي تعرضت لها مسيرة إعادة الوحدة الوطنية، والتهديدات التي طالت قياداتها لمنعها من اتخاذ خطوات عملية للتسريع من وتيرة الوحدة الوطنية. والإشارة إلى أن الدعوة الجادة لإعادة الوحدة الوطنية تناوبتها تاريخياً القيادات الوطنية شمالاً وجنوباً، وحكمتها - أحياناً - رؤية كل طرف لحجم المكاسب الآنية التي يمكن أن يجنيها وطنياً وسياسياً وشعبياً، كما أنها تضمنت إشارات مباشرة إلى واقع عدم رضا أطراف متعددة شمالاً وجنوباً عن كل مسعى حقيقي لتقريب وجهات النظر، لأنها رأت في مساعي إعادة الوحدة - في حينه - تهديداً مباشراً وجدياً لمصالحها ولنفوذها. وهذه الحقيقة التاريخية تضعنا في الوقت الحاضر أمام افتراض أن المؤامرات على الوحدة الوطنية لم ترتبط دائماً بطرفٍ دون آخر، بقدر ما كانت ترتبط ظرفياً بكل من ظن أنه فقد أو سيفقد مصلحة أو نفوذاً، وكل من اعتقد أن الوحدة سلبته شيئاً أو حقاً حتى إن كان متوهماً، بغض النظر عن زمان ومكان وجوده، أو إقامته، داخل أو خارج الوطن. وكل فرد من هؤلاء يجب التعاطي معه بواقعية وبمنطق يتناسب مع حجم التهديد الذي يشكله على مسيرة تثبيت دعائم الوحدة الوطنية.

وهذه النقطة تضعنا مباشرة أمام الدعوة التي وجهها فخامة الأخ الرئيس مرة أخرى إلى القوى السياسية المختلفة داخل الساحة السياسية الوطنية؛ نقصد دعوته إلى التصارح، والتسامح، والتصالح، وهي الثلاثية التي ذكرها الأخ الرئيس ولكن بترتيب مختلف، وربما هي أكثر المفردات التي تتردد في وسائل إعلامنا الوطني الحاكم والمعارض على حد سواء، وأعتقد أن المسألة مرتبطة بعدد كبير من الأطراف السياسية الفاعلة في الوطن اليمني، وكذا، بجميع الأطراف التي تعرضت في الماضي لممارسات أو تعسفات أو لأعمال عنف مباشر. .ولذا، نفترض أن يتم التعاطي مع هذه القضايا بأسلوب يجسد الحكمة اليمنية، ويرضي جميع الأطراف ولو نسبيا، بجمع كل من له مطالب أو مظلمة أو شكوى تحت مظلة التسامح والتصالح، وعلينا أن نستفيد من الأخطاء والممارسات التي حصلت في الماضي، والتي أثارت حفيظة بعض الأطراف هنا أو هناك، لاعتقادها أن التسويات أو المصالحات التي تمت عقب إعادة الوحدة الوطنية قامت على حساب التضحية بها وبحقوقها ومكاسبها وتضحياتها. وبدون هذه المعالجة المتبصرة والموضوعية لقضايا وملفات الصراعات السياسية والعسكرية السابقة، سواءً التي جرت بين الشطرين، أم داخل الشطرين، سوف تتحمل ذاكرتنا الوطنية مشاهد جديدة لضحايا صراعات سياسية وعسكرية متجددة على الدوام، وسوف تطول قائمة الأطراف المتأذية من كل صراع جديد، إلى ما لا نهاية.

يجرنا الافتراض السابق إلى القضية الثالثة التي أشارت لها كلمة الأخ الرئيس؛ نعني الدعوة مجدداً إلى الحوار والتفاهم والشراكة الوطنية، والتي سبق له طرحها في أكثر من خطاب، وفي أكثر من مناسبة وطنية، وفي كل مرة كنا نعتقد أن أحزاب المعارضة وجميع القوى السياسية سوف تلتقط المبادرة وتدخل في حوار وطني جاد، بعد تقديم جميع الضمانات والتنازلات التي طلبتها لبدء الحوار، من أجل مناقشة جميع القضايا والمسائل السياسية والقانونية الخلافية. وأعتقدنا - مثل كثيرين غيرنا - أن حل جميع المشاكل والأزمات الوطنية رهين بجلوس جميع الأطراف الوطنية على طاولة المفاوضات والحوار السياسي، والبدء بالقضايا التي تتفق عليها حتى تتعزز الثقة بينها، قبل أن تلج إلى الحوار حول القضايا التي تثير خلافات جزئية، وهكذا، وصولا إلى مناقشة أكثر قضايا الخلاف السياسي، وأكثرها أهمية؛ نعني قضية إصلاح النظام السياسي والقانوني اليمني.

ويبدو لنا اليوم، أن بعض ظننا لم يكن في محله، خصوصاً بعد انتهاء فترة التمديد لمجلس النواب، والإعلان عن النية في إجراء الانتخابات النيابية القادمة. مما يعني أن المشهد السياسي اليمني بات اليوم عصياً أكثر على التحليل والتفسير والفهم. وأن معجزة حقيقية وحدها كفيلة بإعادة ائتلاف وجمع المتنافرين، واتفاق المختلفين، وتقارب المتباعدين، وتصالح المتباغضين، وتسامح المتصارعين والمتنافسين.

عميد كلية التجارة - إب